منع السلاح بين امتثال الحاكم ومعارضة المشترك

أمن اليمن في مفترق طرق..!!

● (٢٥٨٣) قطعة سلاح ضبطتها وزارة الداخلية منذ صدور تعميم وزارة الداخلية الذي يقضي بمنع حمل السلاح ومصادرته حتى وان كان مرخصاً.. حملة وزارة الداخلية- التي بدأت قبل عشر ايام تقريباً في امانة العاصمة وجميع المحافظات- جاءت ترجمة لتوجهات الدولة الرامية لتشجيع السياحة والاستثمار في اليمن، باعتبار ان ظاهرة حمل السلاح ذات آثار سلبية على التنمية، كما ان منعها يهدف للحد من الجريمة ومكافحة الثأر وجرائم القتل بسبب انتشار حمل السلاح الناري الذي تسبب وفقاً لتقارير رسمية بوفاة (٤,٧٩٦) مواطناً خلال العامين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م.

فاروق ثابت

٢٥٨٣ قطعة سلاح تم ضبطها منذ ١٠ أيام

التعميم الذي اقرته اللجنة الامنية العليا في الـ٢٣ من اغسطس الماضي امهل الاشخاص المقيمين داخل العاصمة حتى بداية الشهر الجاري للالتزام بما تضمنه التعميم المستمد من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢م بشأن تنظيم حمل الاسلحة النارية والذي ينص : (يحظر على أي شخص يحوز سلاحاً نارياً حمله في العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات والمدن التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية إلاّ بترخيص من سلطة التراخيص ساري المفعول بموجب احكام القانون).. الحملة التي اشتدت منذ الخميس قبل الماضي جاءت امتداداً لحملات وزارة الداخلية منذ اعوام سابقة لتنفيذ القانون الآنف الذكر، فقد تمكنت اجهزة الامن بحسب احصاءات وزارة الداخلية من ضبط ١٦ الفاً و ٢٢١ قطعة سلاح (بندقية+ مسدس) من خلال حملات ميدانية مكثفة على مدى اربع سنوات مابين عامي ٢٠٠٣ -٢٠٠٦م اضافة الى المئات من قطع الاسلحة الاخرى وكميات كبيرة من الذخائر والمتفجرات..

وطن آمن من اخطار البنادق يلوح في أفقه بياض عليل يطرد جحيم البارود الى عالم أزلي للزوال.. كما يبدو من خلال الاجراءات الحازمة والصارمة التي زادت شدتها منذ عشرة ايام مضت لمنع دخول السلاح الى أمانة العاصمة وعواصم المحافظات تنفيذاً للقانون وتطبيقاً للتعميم الصادر من اللجنة الامنية العليا والذي قضى بالغاء كافة التصاريح الخاصة بحمل السلاح بما فيها التصاريح الممنوحة للشخصيات الاعتبارية ومسئولي الحكومة والرئيس وغيرهم ممن يصطحبون حراسات امنية وفي مقدمتهم اعضاء اللجنة العامة واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.

واقرت الوزارة السماح لمرافقي هذه الشخصيات بحمل المسدسات فقط وفق لائحة خاصة بتنظيم حماية كبار موظفي الدولة واعضاء مجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية والتي اقرها مجلس الوزراء اليمني بقرار سابق حيث حددت اللائحة سبعة مرافقين كحد أعلى للفئة الاولى من كبار موظفي الدولة وخمسة مرافقين للمسئولين المصنفين في الفئة الثانية وثلاثة للفئة الثالثة واثنين للفئة الرابعة.

ومنذ باشرت حملات التفتيش على السلاح مهامها الميدانية تمكنت من ضبط كميات من الاسلحة كلاشنكوف ومسدسات ووضعتها في مخازن خاصة في مداخل العاصمة.

اجراءات منع السلاح الاخيرة والسابقة أتت متزامنة مع الانتهاء من تنفيذ خطة الانتشار الامني بحسب الدكتور رشاد العليمي- نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.. حيث اصبح الامن منتشراً في جميع المديريات وفي النقاط وفي الخطوط الطويلة وان السيطرة الامنية توشك على استكمال مراحلها الاخيرة في البحار بواسطة خفر السواحل وهي مرحلة لم تشهدها اليمن من قبل.

الفئات المستهدفة من حملات منع السلاح من المسئولين سجلوا مواقف وطنية مؤيدة ومتجاوبة بلا حدود مع هذا القرار الوطني حيث استقصت «الميثاق» عينة من اعضاء الشورى والنواب في مواقفهم ومدى تجاوبهم واخذت رأي مثقفين وحزبيين في هذا الموضوع الوطني الهادف الى تنقية أجواء السلم الاجتماعي اليمني من شوائب البارود وجحيم الاقتتال بآلة السلاح الناري..

أمر مبشر

○ والبداية مع الشيخ عبدالواحد البخيتي – عضو مجلس الشورى :

– هذا القرار لايقل أهمية عن كثير من القرارات الوطنية الجريئة التي اتخذت حتى اليوم.. ذلك لان منع السلاح أمر يتوافق واخلاق اليمنيين وتوجهات الدولة والحكومة نحو الانماء النهضوي الشامل..

واضاف : ولا شك ان الاسلحة النارية تتعارض حيازتها وحملها دون تنظيم او منع مع التنمية بأنواعها المختلفة..

ويتابع البخيتي : ان قرار منع حيازة السلاح جاء موافقاً للكليات الخمس التي أُمرنا نحن المسلمين بالالتزام بها للحفاظ على النفس..

وبالتالي لم اكن اتوقع ان يعارض أحد هذا القرار في وقت يفترض فيه ان يجد اجماعاً وطنياً من كل القوى السياسية والتنظيمية والمثقفين والمواطنين رجالاً ونساءً..

منوهاً إلى أن اولئك الذين يخفون اهدافاً خبيثة ضد الوطن فلن يؤثروا مهما صنعوا غيلة وسوف يذوبون في السواد الاعظم من ابناء اليمن الشرفاء الذين يؤكدون هذا القرار.. وهي مناسبة لان أبدي تقديري للوزراء والنواب واعضاء الشورى لدى تركهم الاسلحة جانباً وخروجهم دون حراسات.

وأكد عضو الشورى : أتمنى من الجهات الامنية الاستمرار دون الاستثناء لان الاستثناء والتراخي امران لايخدمان للود قضية وفيهما مفسدة لجهود وطنية فيها أمن وسلام للامة.

مضيفاً : ان ما وجدته من اداء لمسته على الواقع من قبل رجال الامن المؤدين لواجبهم كما يجب.. رأيت تعاملهم في التفتيش على السلاح بلباقة لاقت تجاوباً كبيراً من المستهدفين وهذا امر مبشر.

مع الدولة ضد المخالفين

○ وفي تعليقه على الاجراءات التنفيذية لمنع السلاح قال الشيخ محمد ناجي الشايف – عضو مجلس النواب :

– حمل السلاح مشكلة مستديمة اختلط فيها الحابل بالنابل فبعض الناس يحملون السلاح للضرورة ومنهم من يحمله للوجاهة والتظاهر والاستعراض والهنجمة.. ونحن مع تنفيذ قانون منع حيازة السلاح وتنظيم حمله على القاصي والداني جملة وتفصيلاً وعلى الكبير قبل الصغير.. فنحن دولة مؤسسات ودولة تشريعات وقوانين، ويجب ان لانصدر قوانين اذا كنا لن نعمل بها..

مضيفاً : نحن مع الدولة في تنفيذ القانون الذي اقره مجلس النواب، وكل الناس يريدون الامن والاستقرار وعلى الدولة ان تتحمل مسئولياتها حيال ذلك.

متابعاً : القانون اليمني لم يأت به شخص وانما جاء بإجماع النواب والشورى والمختصين.. ومن يدعو او يحرض لمخالفة الدولة يجسد موقفاً واضحاً وصريحاً لمخالفة القانون.

وأقول لكل من يدعو لمخالفة قانون منع السلاح والوقوف ضده.. ماذا تريدون؟! هل لديكم بديل؟! ام انكم تريدون الحرب والفوضى في الشوارع؟

□ البخيتي □ الشايف

البخيتي: أهداف خبيثة وراء من يعارضون القرار

الشايف: هل يريدون الحرب أم الفوضى في الشوارع؟!

دماج: تأخرنا كثيراً وإجراءات المنع يجب ألا تتراجع

محمد الصبري: نحن مع تنفيذ القانون

ضرورة ملحة

○ الزميل مروان دماج – أمين عام نقابة الصحفيين اليمنيين قال :

– نرحب بهذا الاجراء ويجب ان يثبت وان لايتراجع عنه وان لايكون ظاهرة موسمية فقط..

مضيفاً : منع حمل السلاح ايجابي، فهذه الظاهرة بات الحد منها ومنعها واقتلاع جذوتها ضرورة ملحة تأخرنا عنها كثيراً.. فكلما سرنا بهذا الاتجاه كان أفضل.

مهمة وطنية

○ اما محمد الصبري – رئيس الدائرة السياسية في التنظيم الوحدوي الناصري فيقول :

– نحن مع تطبيق القانون في منع السلاح ونحن مع اجراءات واضحة وبعيدة عن الامزجة الشخصية والتصرفات المستفزة والتصعيد الشخصي، نحن مع تطبيق القانون على كل المواطنين وبما يوفر أمن كل المواطنين.. وسنكون ضد اي مزاج او انتقاء او تساهل..

مضيفاً : بالتأكيد وزارة الداخلية تحتاج الى بذل جهد كبير للنجاح في هذه المهمة.. اما مانسمعه الآن ونراه فإنه لايحقق مطلب تحقيق القانون وانما هناك ممارسات وتصرفات اعلامية وامنية تخلق شكوكاً وعدم وضوح في هذه المهمة التي يمكن ان تكون مهمة وطنية عنها أمنية فقط.

أمننا بين خيارين

○ احدى وثلاثون ألفاً و ٧١١ جريمة استخدمت فيها الاسلحة النارية سجلت في محافظات عدة ما بين العام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦م بواقع (٨٠٠٤) جرائم في عام ٢٠٠٤م وسبعة آلاف و٩٤٣ جريمة في عام ٢٠٠٥م وثمانية آلاف و٦٧٦ جريمة في العام ٢٠٠٦م.. وهذه الارقام تؤكد كارثية السلاح الناري على المجتمع اليمني.. ومع ذلك فإن حملات منع السلاح التي بدأت منذ اسبوع ونيف تقريباً تضع المولعين بحمل وحيازة السلاح والمروجين له ومن يتنقل به دون مرخصات قانونية من مفترق طرق، فإما الامتثال لوطنية يمن دون سلاح او الانزلاق الى جحيم النيران الخائن للوطن والدستور والقانون.

● أيَّد مواطنون قرار وزارة الداخلية الأخير المتعلق بمنع حمل السلاح في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات واعتبروا في حديثهم لـ«الميثاق» حملة الوزارة التي بدأتها الخميس الماضي- خطوة جيدة في الطريق الصحيح للتخلص من هذه الظاهرة الخطيرة والتي ستتمكن اليمن في حال احتوائها من امتلاك أحد المفاتيح الرئيسية لدخول مرحلة التنمية الشاملة.

مشيرين إلى أن حياة المدنية والحرية والاطمئنان في اليمن لاتتفق مع مثل هذه المظاهر السيئة والمتخلفة.

استطلاع/ نجيب شجاع الدين

دعوا لدفن السلاح.. والتفرُّغ للبناء

مواطنون: نرحّب بالمنع.. والقرار يحكم الجميع

حمل السلاح هدم للبناء وطرد للاستثمار

● وفي البدء يؤكد الأخ محمد سليمان على ضرورة أن يعي المجتمع خطورة وسلبيات حمل السلاح.. باعتبار حمله– وإن كان من خشب– دليل التخلف الاجتماعي، وقال: لقد حان الوقت الذي يجب أن ندفن فيه السلاح ونتفرغ لمصالحنا وأعمالنا ونعيش بحرية واطمئنان في حقول اليمن وسهولها الخضراء.

واعتقد أن الشعب اليمني قد عانى كثيراً من ويلات السلاح وأخطاء حمله الذي لايفرق بين عدو أو صديق ولا يرحم حتى صاحبه..

وأضاف إن قرار وزارة الداخلية بمنع حمل السلاح صار مطلباً اجتماعياً وضرورة ملحة قبل أن يكون قراراً، وبالتأكيد سينفذ وسيقابل بالالتزام وذلك من أجل تحقيق مصلحة اليمن والاتجاه نحو المستقبل بسلاح العلم ومبادئ المواطنة السليمة.

الكل من أجل الوطن

● فيما يقول الأخ خالد الحطامي: إن احتواء مشكلة حمل السلاح في المدن تعد من أهم التحديات التي تواجه اليمن حالياً.. ولهذا لابد من تطبيق قرار وزارة الداخلية بمنع حمل السلاح في المدن وفي عواصم المحافظات ولابد أن يلتزم جميع أبناء المجتمع اليمني بذلك فالقرار يشمل الجميع، ولكي يجد طريقه للتنفيذ على أرض الواقع ينبغي ألا يكون هناك استثناءات أو مجاملات لأحد خاصة وأن هناك بعض الشخصيات العادية التي تتجول في المدن وأينما ذهبت يتبعها أكثر من عشرة مرافقين مدججين بالأسلحة وكأننا في حالة حرب ضارية..

● ومن جانبه يؤكد الشاب عبدالرحمن– طالب– جامعة عدن: ان حياة المدينة الحقيقية المرتبطة بدوام الأمن والأمان لاتتفق مع حمل السلاح فيها.. مشيراً إلى أن قرار وزارة الداخلية الخاص بمنع السلاح يعد المفتاح الرئيس لدخول اليمن مرحلة جديدة من البناء والتنمية الشاملة.

وقال عبدالرحمن ان حمل أي شخص للسلاح في أي مكان يعني بلا شك استعداده للتورط في المتاعب وترويع الآمنين كما أنه يؤدي إلى إقلاق الناس وإشعارهم بانعدام السكينة وراحة البال في المدن.. أتذكر أن هناك حوادث إطلاق نار وقعت في مدينة عدن وخرجت بضحايا قتل نتيجة خلافات عادية منها تنازع شخصين على خمسة ريالات، ولولا وجود السلاح لما وجدت مثل هذه القصص المأساوية الهزلية في آن معاً.

السلاح يرفض

● بالطبع لايوجد أحد في المجتمع اليمني لا يرحب بقرار وزارة الداخلية المتعلق بمنع حمل السلاح في الأمانة وعواصم المحافظات.. ويضيف الأخ بسام:

– يشوه صورة اليمن واليمنيين في عيون الخارج، فحمل السلاح يخلق لدى السائح انطباعاً سيئاً عن اليمن واحساسه بانتشار الفوضى والعنف من خلال مشاهدته أشخاصاً يحملون السلاح في المدن ويسيرون فيها بكل فخر وتباه، كما يعيق حركة الاستثمار في البلد..

وأنا كسائق سيارة أجرة متعاقد مع فندق– أرى أن قرار وزارة الداخلية سيعود بالفائدة على البلاد وسيجذب السياح لزيارة اليمن وهذا يعني انتعاش الحركة لدينا وحصولي على ما يعيل أسرتي ويحفظ لنا سُبل الحياة الكريمة.

أخيراً

● وصل إجمالي عدد قطع السلاح التي ضبطتها أجهزة الأمن في أمانة العاصمة ومختلف المحافظات حتى الخميس أكثر من ١٦٠٠ قطعة سلاح آلي ومسدس بمعدل ٢١٥ قطعة يومياً منها ٦٢٠ قطعة تم ضبطها في أمانة العاصمة.

وتعتبر ظاهرة انتشار الأسلحة النارية السبب الرئيس في وقوع الكثير من الجرائم الجنائية والحوادث غير الجنائية.. حيث أظهر تقرير رسمي أن جرائم السلاح الناري خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٦م أدت إلى وفاة وإصابة (٢٣,٥٧٧) شخصاً وبنسبة ٨٤,٧٢٪ من الحوادث الأخرى.